

ولافت بين ان يكون ذلك قبل الخبز او بعده كان هناك شاهدا دولارا  
ص ورجعت عليهم بما ذموا من اهل البيت وصدقت **بجمله** ان رجعة ترجع على  
شاهدي الطلاق عند موت الزوج بما ذموا من اهل البيت من نصف  
صدقاتها اذ لو لم يذمها بالطلاق لم يثبت ثبوتها وانما صدقاتها  
فقط مما تدرى ان المذموم حيث لم يكن الا شهيد طلاق فقط قبل الخبز  
وكلام الخلف يدل على المراد اذ لو كان هناك شاهد من اهل البيت لم يثبت  
المسئلة قبلها لم يكن لها رجوع على شاهدي الطلاق بنصف الصدقات  
اذا لم يذمها على ما صدق اقاؤه ذلك في المسئلة كما **يسر** وان كان في شجر  
او في سبط شاهدي طلاق امة غير ما للمسيء ما في شجر **جيب** **ك** يعني  
انها اذا شهد اطلاق امة من حصة زوجها قبل الخبز بما اؤتمنت  
والحال ان سيدته صيرت على الطلاق فمما انقضت بالطلاق بينهما  
ان شاهدي شهد اخرج شاهدي الطلاق بوجه من وجهه العرج على ما  
اوشهد ان يعلبها بان قال لخطمها في شها وتكاد انما التي شهد لخطمها  
عنه فكذلك الذي يرد الامة في عصبة زوجها شاهدي الطلاق  
او الخرج زوجها من سناد يقرها بان كرها لهما دون ان السيد ما يقتضيه  
الامة بسبب زوجيتها التي سبب بقرها لهما وجودها لعمدة زوجها فان  
معهها ما يماضي فتقوم الامة بالذوق ونقوم من زوجها ونفقاتها  
بين الضميمة وقيلنا والحال ان سيدها صدق على الطلاق اخر الى  
ما كرهت من كرهه فلا يرضى له شيئا الا بهما يدخلا على مسنة غيرها  
منه انه لو كان من خرج او تخطب شاهدي طلاق حرة لا يرضى ان  
لان الحرة لا يرضى لها وانما ان العبد كالاتمة **و** لو كان يزوج ثم لم يظن  
او ياتي فالدية حينئذ على الحسن **شماي** ولو كان الرجوع على سبانه طاعة  
تخلج برة او وانما هذا السيد اعلى امره انما انقضت وجبها بغيره

انما انقضت بالطلاق  
انما انقضت بالطلاق  
انما انقضت بالطلاق  
انما انقضت بالطلاق

بجمله ان رجعة ترجع على شاهدي الطلاق عند موت الزوج بما ذموا من اهل البيت من نصف صدقاتها اذ لو لم يذمها بالطلاق لم يثبت ثبوتها وانما صدقاتها فقط مما تدرى ان المذموم حيث لم يكن الا شهيد طلاق فقط قبل الخبز وكلام الخلف يدل على المراد اذ لو كان هناك شاهد من اهل البيت لم يثبت المسئلة قبلها لم يكن لها رجوع على شاهدي الطلاق بنصف الصدقات اذا لم يذمها على ما صدق اقاؤه ذلك في المسئلة كما يسر وان كان في شجر او في سبط شاهدي طلاق امة غير ما للمسيء ما في شجر جيب ك يعني انها اذا شهد اطلاق امة من حصة زوجها قبل الخبز بما اؤتمنت والحال ان سيدته صيرت على الطلاق فمما انقضت بالطلاق بينهما ان شاهدي شهد اخرج شاهدي الطلاق بوجه من وجهه العرج على ما اوشهد ان يعلبها بان قال لخطمها في شها وتكاد انما التي شهد لخطمها عنده فكذلك الذي يرد الامة في عصبة زوجها شاهدي الطلاق او الخرج زوجها من سناد يقرها بان كرها لهما دون ان السيد ما يقتضيه الامة بسبب زوجيتها التي سبب بقرها لهما وجودها لعمدة زوجها فان معهها ما يماضي فتقوم الامة بالذوق ونقوم من زوجها ونفقاتها بين الضميمة وقيلنا والحال ان سيدها صدق على الطلاق اخر الى ما كرهت من كرهه فلا يرضى له شيئا الا بهما يدخلا على مسنة غيرها منه انه لو كان من خرج او تخطب شاهدي طلاق حرة لا يرضى ان لان الحرة لا يرضى لها وانما ان العبد كالاتمة و لو كان يزوج ثم لم يظن او ياتي فالدية حينئذ على الحسن شماي ولو كان الرجوع على سبانه طاعة تخلج برة او وانما هذا السيد اعلى امره انما انقضت وجبها بغيره

كلامها

صلاحتها او يبعد لقبه وتحتك ذلك الفاخر بغير الخلع ولو ردهم ثم رجعا  
فانها لو رضخت للمائة فبقيت البتة ورجعة العبد وما منح من السبانه على  
الرجاء والخوف وهو قول عبد الملك ولحقه ابن راشد القضي واليه  
الاشارة بلا حث من انك شرع لم تطبق فانه يفرق بينهما حين الاتلاق  
على الرجاء والخوف ولا يثبت في عا ذكر في حصة الطيب والاق فيم المنة  
حينئذ فالدية لا ولي حين السبانه وهو منبته والثانية حين الرجوع  
وهي منبته فلم يواروا على محل واحد ولا حكم واحد فلا تكرار في الامة  
وقوله على الحسن منصرفا بتمت وانما في الموم في المصنفين والرض  
بالا للمنفين وايضا ان الامة ممن وعونه حصة السب المراد ما فيه غرر  
لا بما اوصى ان يتخلع به لان ما ذكر يصح الخلع به وان كان يقع في حصة  
وذاؤه له **ش** يعني لو شهد على رجل انه اعطن عبده عنفا للبل في القاضي  
بذلك ثم رجعا من سناد يقرها فانها يرضى ان سيدته بتمت حكم بقية  
ويكون له ولو لسيدك لا ترضى انك والسيد يرضى بالعلم على حصة  
الكاره للفق فان امانت السيد لا يرضى انك سيد بل يد ما قاله  
الماورى والباقي يعنى عفى عن **ص** وهالكان لا يكره ان الغيرة  
والمنفعة اليه لهما او ينسقط منها المنفعة او يخرجها **ش** يعني  
لو شهد شخصان على امرأة اغتصبها الرجل فمما قاله له كسرة  
رجعا عن سبانه لهما في المشبهة لانه اقر الامل وهو قول يحيى بن اسما  
يؤمنان فبقيت العبد اكنه لسيدته ويستويان خدمته ان ذلك المحل  
فان زادت المنفعة على الغيرة فاعلم الا بان زادت من زيادة شيئا اقول الثاني  
وهو قول يعقوب لكرانه منفعة العبد الى الرجل فمما قاله له كسرة  
من الغيرة و باقي الغيرة يباذنه السيد لانه يستكره ان العبد الى الرجل  
فتقوم منافعة على غرضه ويجوز ان يكون العبد قبل الخلع ولو بعين

انما انقضت بالطلاق  
انما انقضت بالطلاق  
انما انقضت بالطلاق  
انما انقضت بالطلاق